الأنباء
الثلاثاء 23 اكتوبر 2012

تزكية محمد الخضيري رئيساً لمجلس إدارة «بيتك»

عقد مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي (بيتك) اجتماعا امس زكى فيه محمد علي الخضيري رئيسا له خلفا لسمير يعقوب النفيسي الذي وافق المجلس على استقالته من منصبه بناء على رغبته ليتفرغ لأعماله الخاصة.

كما تم استدعاء عضو الاحتياط حمد أحمد العميري ليكون عضوا في مجلس الإدارة الذي شغر باستقالة النفيسي وذلك تطبيقا لأحكام قانون الشركات.

محمد الخضيرى

سمير النفيسي

ويشغل العميري منصب المدير العام في شركة الاستثمارات الوطنية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والتي ينظر إليها على أنها واحدة من الشركات الفاعلة في مجال إدارة المحافظ المالية ولديها استثمارات في عدة قطاعات.

يذكر أن الخضيري عضو في مجلس إدارة «بيتك» منذ عام 1981 وله خبرة مصرفية تتجاوز الـ 30عاما وعاصر معظم التطورات التي شهدها القطاع المصرفي الكويتي بشكل عام، وكان له دور في الإنجازات التي حققها «بيتك» سواء على النطاق المحلي أو الدولي وقد توجه مجلس الإدارة بالشكر إلى سمير النفيسي على ما بذله من جهد ومسيرة عطاء خلال فترة عمله الطويلة في «بيتك» كرئيس وكنائب لرئيس مجلس الإدارة ترأس خلالها عددا من اللجان الداخلية.

عمومية «الشال للاستثمار» أقرت زيادة رأس المال للتصدي لشح السيولة

السعدون: لا يفترض استخدام المال العام في رفع أسعار الأصول بطريقة عشوائية

أكد رئيس مجلس إدارة شركة الشال للاستثمار جاسم السعدون على ضرورة استخدام المال العام في خدمة الاقتصاد الوطني لا باستخدامه في رفع أسعار الأصول بطريقة عشوائية حتى لا تنتج عنه كارثة، مشيرا الى انه على مدى 400 سنة لم تثبت حالة واحدة ناجحة لشراء المال العام لأصول بطريقة عشوائية على المستوى العالمي.

وقال السعدون خلال مؤتمر صحافي على هامش انعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة اللتين عقدتا أمس بنسبة حضور فاقت 85٪ أن الأصول تشترى في حالتين وذلك عندما يكون هناك ضغط على الأسعار يذهب بقيم الأصول الى ما يسمى بالانكماش ويهوي بقيمتها لتصبح اقل من قيمتها الحقيقية والدفترية وبالتالي تصبح في هذه الحالة عملية الشراء من أجل الاستثمار والفارق هو الزمن حيث ان الحكومات لديها القدرة على الصبر أكثر لتشتري هذه الأصول ليس لخدمة الأفراد لكن لسببين، مشيرا الى أن السبب الأول يتمثل في وقف التدهور في أسعار الأصول لكي لا تنتقل الى القطاع المصرفي الراهن لهذه الأصول وبالتالي تشتري الأصول لتنقذ الاقتصاد من الاستمرار في الكساد وهو خطير بقدر التضخم والسبب الثاني يتمثل في محاولة أن تتعامل الحكومة مسبقا مع معطيات المخاطر على القطاع المصرفي.

وأضاف في السياق ذاته أنه في كل بلدان العالم المتحضرة تتدخل الدول لإنقاذ الاقتصاد وهذا الإنقاذ له شروط تم ذكرها سابقا مرجحا استعمال المال العام لإنقاذ الاقتصاد الكلي دون النظر للأفراد أو الشركات.

وشدد السعدون على دعم الجهود الهادفة لحماية الاقتصاد الكلي وصنف الحماية الى صنفين: إطفاء «الحريق» والبناء على قواعد سليمة، مشيرا الى أن الكويت حاليا في مرحلة إطفاء الحريق.

لا يمكن إرساء أي إصلاح اقتصادي في الفترة الراهنة إلا بإصلاح سياسي أولاً

استخدام المال العام يصبح شرعياً عن طريق سداد القروض مقابل الأصول وتحرير جزء من محفظة القروض لدى البنوك لتتمكن من منح الائتمان

ورأى أن الخطر المحتمل أو «الحريق» المحتمل هو ما يمكن أن ينسحب على أسعار الأصول تحديدا المحلية منها وهو التضخم السلبي، والسبب يعود إلى أن الكويت تضمن ودائع القطاع الخاص التي تقدر بنحو 27 مليار دينار.

وأشار الى انه من منطلق المؤشرات التي تقول ان هذا الاحتمال وارد هو الانخفاض الحاد في أرباح الشركات المدرجة في الربع الثاني والذي قدر بنحو 46٪ مقارنة بالربع الأول من العام، لافتا الى أن المؤشر الثاني يتمثل في انخفاض ربحية اكبر 10 شركات مدرجة في النصف الأول من العام من بينها 3 شركات قيادية مما يعني أن هناك احتمالا في انتقال الأزمة تدريجيا إلى الشركات المليئة.

وأوضح انه إذا انتقلت الأزمة الى الشركات المليئة فستكون هناك مشكلة كبيرة لأن رهونات البنوك أساسها أسهم لشركات قيادية وعقار مما سيؤدي إلى خطر حدوث انكماش كما حدث في اليابان سنة 1989 والذي سيكون بدرجة خطورة التضخم.

وفي السياق ذاته أكد السعدون على شرعية استخدام المال العام لسداد قروض مقابل الأصول وذلك عن طريق تحرير جزء من محفظة القروض لدى البنوك حتى تستأنف بتوزيع الائتمان وتعمل بذلك الحكومة على إنقاذ البنوك حتى لا تجبر على التدخل لإنقاذ الودائع.

وقال ان الوقت الراهن يأخذ منحى تطور سلبي شديد وذلك بسبب مرسوم الضرورة والخاص بتعديل آلية التصويت الى صوت واحد، مشيرا الى أن الكويت ستدخل مرحلة سيئة.

واقترح أن تجتمع الحكومة مرة ثانية وأن تعيد النظر من جديد في مرسوم الضرورة.

وقال أن المبدأ العام في الديموقراطيات أن يفرض تشكيل الحكومة على ضوء نتائج الانتخابات لمجلس الأمة لكن في الكويت قد تم حل أكثر من 5 مجالس لكي يأتي مجلس الأمة على هوى الحكومة الثابتة وهذا لا يعتبر مبدأ ديموقراطيا.

وأكد السعدون على انه لا يمكن إرساء أي إصلاح اقتصادي في الفترة الراهنة إلا بإصلاح سياسي أولا، فأي خطوة ستأخذها الحكومة كمحاولة لانعاش مصطنع لأي قطاع اقتصادي ستكون بوازع غير بريء، موضحا ان ذلك لن يكون تحت تأييد شعبي بل هو محاولة لغلق الأفواه، معتبرا هذا التحرك بمثابة «وضع القمامة تحت السجاد».

ورأى أن صدور أي قرارات مستقبلية يفترض أن تكون عقلانية ونظيفة وموجهة الى الاقتصاد الكلي.مشددا على انه ما لم يكن النظام السياسي صحيحا فإنه حتما سيقود الى سقوط النظام الاقتصادي.

جاسم السعدون متحدثاً عقب عمومية الشركة

أداء الشركة

وقال السعدون في كلمته في تقرير مجلس الإدارة ان 2011 تعتبر السنة الأولى للشركة منذ تأسيسها التي تكبدت فيها خسائر بنحو 1,98 مليون دينار مشيرا الى أن غالبية الخسائر جاءت من مصدرين: الأول متمثل في اثر بعض النتائج السلبية للشركات الزميلة وانعكاسها على الشركة بخسائر قدرت بنحو 372 ألف دينار تسببت فيها إعادة تقويم استثمارات عقارية.

وأوضح السعدون أن الخسارة حدثت رغم التحوط الشديد للشركة في انتقاء وإدارة استثماراتها وفي التقويم المتحفظ دائما لأسعار أصولها بما مكنها من الاستمرار في تحقيق إيرادات لسنوات الأزمة المالية العالمية الثلاث 2008و2009و2010 مشيرا الى أن الأزمات المتلاحقة مثل انتكاس الوضع الأوروبي وأحداث الربيع العربي حيث تقع بعض استثمارات الشركة المباشرة وعدم تحسن بيئة الاقتصاد المحلي لضعف في إدارته استنفدت كل رصيدها من التحوط.

وقد أقرت عمومية الشركة غير العادية الموافقة على زيادة رأس المال بنحو 7,5٪ بالسعر الاسمي أي 100 فلس للسهم أو أدنى قليلا من قيمته الدفترية لتوفير السيولة اللازمة لشبه توقف الخطوط الائتمانية للقطاع المصرفي.

كما أقرت العمومية العادية للشركة انتخاب نفس الأعضاء لمجلس الإدارة الحالي للسنوات الثلاث المقبلة.

●منى الدغيمي

المجموعة اعتبرته منصة مركزية لحوارها الدائم مع شركائها

«زين» تطلق تقريرها السنوي الأول عن الاستدامة بعنوان «عالم جميل ينمو»

أطلقت مجموعة زين تقريرها الأول عن الاستدامة، والذي تتناول فيه الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لعملياتها التشغيلية والتجارية في المنطقة.

وذكرت المجموعة في بيان صحافي أنها استندت في إعداد التقرير الذي سيصدر تحت عنوان «عالم جميل ينمو» إلى مجموعة متنوعة من المبادرات العالمية وقائمة طويلة من المبادئ التوجيهية التي تحكم الإسهامات والالتزامات الاجتماعية للمؤسسات، والتي تستخدم عادة من قبل الشركات العالمية المهتمة كثيرا بقياس أداء الاستدامة لعملياتها ونشاطها التجاري.

وأوضحت أنها بإصدار النسخة الأولى من هذا التقرير تكون أول مشغل في قطاع الاتصالات يقوم بنشر هذه النوعية من التقارير في الكويت، مبينة أنها أدرجت في طيات هذا التقرير - والذي أرادت من خلاله تسليط الضوء على أهمية الدور الكبير للشركات والمؤسسات في تنمية المجتمعات والنهوض بالشعوب - العديد من مبادراتها الثرية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال العام 2011.

وقال الرئيس التنفيذي في مجموعة «زين» نبيل بن سلامة في تعليقه على هذا الإصدار الخاص: «تقريرنا الأول عن الاستدامة سيكون بمثابة منصة مركزية لأدوات اتصالنا مع جميع الأطراف التي لها مصلحة، فهو بخلاف أنه يرسخ التزام المجموعة بمسؤولياتها الاجتماعية أمام المجتمعات والشعوب، فهو سيشجعنا كثيرا على مواصلة الحوار مع أصحاب المصلحة للعمل معا في شراكة حقيقية تخدم توجهاتنا المستقبلية في هذا الاتجاه».

وأضاف بن سلامة بقوله: «تواجه منطقة عملياتنا تحديات عديدة، وبإصدارنا لهذا التقرير فإننا نجدد عزمنا والتزامنا لمواجهتها والتصدي لها، فمن خلال مساهماتنا الاقتصادية والاجتماعية الغنية بسلسلة من البرامج والمبادرات، فنحن حريصون على بناء قدرات شبابنا، ودعم التنمية الاقتصادية وتلبية الاحتياجات ذات الأولوية للمجتمعات».

وأكد بالقول: «نسعى في رسالتنا إلى أن نعيد الروح الإنسانية إلى مجال الأعمال التجارية، فالتزامنا بمبدأ المسؤولية الاجتماعية هو الأساس الذي نعتمد عليه في تأسيس كيان ملتزم بمعايير الشراكة الحقيقية التي تؤمن القدر الكافي لتحقيق التنمية المستدامة».

وعلى جانب آخر ذكرت «زين» أن تقريرها عن الاستدامة حمل معه مجموعة من الإحصاءات والمسوحات التي أجرتها على مختلف مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فقد كشف التقرير أن من كل 100 مليون شخص يعيشون في الدول التي تعمل بها زين، هناك 27٪ منهم يستخدمون الإنترنت بانتظام، كما أن هناك 81٪ من مستخدمي الهواتف النقالة يشعرون بأن حماية المعلومات الشخصية أمر مهم جدا، ونسبة 41٪ ترى أنها ستلجأ الى الحد من استخدامها إذا لم توجد ضمانات أفضل.

وعن عمليات البطالة والتوظيف كشف التقرير أن 54٪ من المديرين التنفيذيين العرب يعتقدون أن الخريجين الجدد يحملون المهارات المناسبة، فيما يرى 38٪ ممن شملتهم استمارات البحث أن هناك وفرة كبيرة من العمالة الوطنية المؤهلة، علما أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتل المرتبة السادسة بين 8 مناطق على «مؤشر اقتصاد المعرفة» الذي يصدره البنك الدولي، ومن جهة أخرى أوضح التقرير أن نسبة البطالة بين الإناث في منطقة الشرق الأوسط أعلى بنسبة 10٪ من نسبة البطالة بين الذكور.

وإذ أشار التقرير إلى أن نسبة الأمية بين السكان البالغين في الدول التي نعمل فيها هي 15٪، فقد بين أن السكان المراهقين (الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و19 سنة) في الدول التي نعمل فيها يشكلون قرابة 19٪ من اجمالي مجموع السكان، وحول الخدمات الصحية فقد بينت الاحصاءات أنه من المتوقع أن يزداد الطلب على خدمات الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 240٪ بحلول العام 2025.

وأفاد تقرير الاستدامة الذي أعدته المجموعة بانه مع حلول العام 2020 سيتعين خلق 50 مليون وظيفة جديدة في المنطقة العربية وذلك للإبقاء على أرقام البطالة في نفس مستوياتها الحالية، ومن المؤشرات المهمة التي حملها التقرير أيضا أن نسبة الذين يمتلكون وظيفة من السكان في المنطقة العربية الذين تتراوح أعمارهم بين 15و24 سنة، تصل إلى 32٪ فقط، كما أن هناك 67٪ من البالغين في المنطقة العربية لا يتعاملون مع البنوك.

الجدير بالذكر أن مجموعة زين ومن خلال إصدارها لتقريرها الأول عن الاستدامة، فإنها ترسخ من مبدأ شراكتها الرئيسية لمجتمعاتها، وذلك من منطلق إدراكها أن تنمية المجتمع أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى نجاحها العام، وفي ظل ما تلتزم به المجموعة من قيم جوهرية في هذا الإطار، فإنها تهدف إلى أن يمتد تأثير أنشطتها الاجتماعية إلى إحداث التلاحم الاجتماعي المنشود.

كما أن هذا التقرير ينقل الصورة الأخرى التي تقوم بها مجموعة زين وشركاتها التابعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يبرز أهم المبادرات التي قامت بها المجموعة وشركاتها التابعة في المنطقة، من خلال شبكتها الواسعة التي تستضيف أكثر من 41 مليون مشترك في الكويت، البحرين، العراق، المملكة الأردنية، المملكة العربية السعودية، السودان، جنوب السودان، ولبنان.

نبيل بن سلامة

غلاف التقرير

إدراج «زين ـ العراق» في بورصة بغداد بالربع الأول من 2013

رويترز: توقع نائب الرئيس التنفيذي في مجموعة «زين» الكويتية للاتصالات المتنقلة هشام أكبر أن يتم إدراج أسهم زين العراق في بورصة بغداد في أواخر الربع الأول من العام المقبل. وقال أكبر في تصريحات بثتها قناة العربية امس: «الإدراج لا يتم بخطوة واحدة وانما بعدة خطوات متلاحقة. واحدة من الخطوات تأخرنا فيها.. والآن المعضلة هذه التي كانت موجودة اتحلت».

كان مسؤول كبير بالهيئة المنظمة لقطاع الاتصالات في العراق قال في يوليو الماضي إن الهيئة ستغرم الوحدة المحلية لشركة الاتصالات الكويتية (زين) مبلغ 12864 دولارا عن كل يوم منذ أول سبتمبر 2011 بسبب عدم ادراج أسهمها في البورصة العراقية.

وتشترط التراخيص الممنوحة لزين ومنافستيها اسيا سيل وكورك بقيمة 1,25 مليار دولار الادراج في البورصة المحلية لكن الشركات الثلاث لم تلتزم بموعد نهائي مبدئي في أغسطس 2011.

ارتفاع فائض الكويت التجاري مع اليابان 25,4٪ في سبتمبر

طوكيو ـ كونا: أعلنت وزارة المالية اليابانية أمس ان فائض الكويت التجاري مع اليابان سجل ارتفاعا بنسبة 25,4٪ في شهر سبتمبر الماضي ليصل الى 96,1 مليار ين اي 1,2 مليار دولار مقارنة بالعام الماضي الا انه لايزال متراجعا للشهر الـ 56 على التوالي. وذكرت الوزارة في تقرير اولي ان اجمالي صادرات الكويت لليابان ارتفع للمرة الثانية على التوالي في الشهر الماضي بنسبة 25,3٪ ليصل الى 109,7 مليارات ين اي 1,4 مليار دولار فيما زادت الواردات من اليابان للمرة الاولى منذ شهرين بنسبة 24,4٪ على اساس سنوي لتصل الى 13,6 مليار ين اي 171 مليون دولار.

وأوضح التقرير ان فائض الشرق الاوسط التجاري مع اليابان ارتفع في شهر سبتمبر الماضي بنسبة 1,062 تريليون ين اي 13,4 مليار دولار مع زيادة صادرات الشرق الاوسط المتجهة لليابان بنسبة 20,8٪ مقارنة بالعام الماضي.

وأضاف ان صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال والموارد الطبيعية الاخرى التي تمثل نسبة 98,2٪ من اجمالي صادرات الشرق الاوسط لليابان نمت بنسبة 20,9٪ في السنة مع ارتفاع صادرات الشرق الاوسط من النفط الخام لليابان بنسبة 25,8٪.

وبين التقرير ان واردات اليابان للشرق الاوسط انخفضت بنسبة 0,3٪ نظرا لتراجع شحنات الآلات والصلب والمكونات الالكترونية.

ولفت الى ان ثالث اكبر اقتصاد في العالم سجل عجزا عالميا بقيمة 558,6 مليار ين اي سبعة مليارات دولار في شهر سبتمبر الماضي بسبب تراجع الصادرات الى الصين وسط توترات بشأن النزاع الاقليمي على الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي.

ويعد هذا العجز اكبر عجز تجاري تسجله اليابان منذ ان اصبحت البيانات القابلة للمقارنة متاحة في عام 1979. وبلغت قيمة الصادرات اليابانية في الشهر الماضي 5,360 تريليونات ين اي 76,5 مليار دولار منخفضة بنسبة 10,3٪ في حين تراجعت صادرات اليابان للصين وهي اكبر شريك تجاري لها بنسبة 14,1٪ في السنة.

وسجلت واردات اليابان ارتفاعا بنسبة 4,1٪ لتصل الى 5,918 تريليونات ين اي 74,6 مليار دولار بسبب التكلفة المرتفعة للنفط الخام والغاز الطبيعي المسال. وعززت المرافق اليابانية واردات الغاز الطبيعي المسال لتوليد الطاقة الحرارية بسبب عمل اثنين فقط من مفاعلات اليابان النووية الـ 50 في اعقاب حادث الاشعاع الذي وقع في مارس عام 2011 في «محطة فوكوشيما للطاقة النووية» بسبب الزلزال المدمر وموجات تسونامي.

«الدولي» ينظم ورشة عمل خاصة بشهادة الجودة الدولية لاستمرارية العمل

المشاركون في ورشة العمل

نظم بنك الكويت الدولي مؤخرا ورشة عمل خاصة بشهادة الجودة الدولية لاستمرارية العمل، وذلك للحصول على شهادة (22301 ISO BCMS) او شهادة استمرارية العمل. وتأتي ورشة العمل هذه في إطار العملية المستمرة لتحسين جودة الخدمات في البنك، وتعزيز قدرات الموظفين وتطوير مهاراتهم وفق أعلى المعايير المعترف بها عالميا وضمان استمرار العمل في البنك في ظل جميع الظروف والتحديات.

وعقد «الدولي» ورشة العمل في المقر الرئيسي للبنك على مدار يومين في 7 و8 أكتوبر الجاري، وذلك بمشاركة أحد المحاضرين الدوليين والذي تطرق إلى شهادة الجودة الدولية لاستمرارية العمل وأهميتها وكيفية اتباع معاييرها وتطبيق متطلباتها. وقد حضر هذه الورشة 21 موظفا من جميع إدارات البنك المختلفة والمسؤولين عن تطبيق المعايير والمقاييس الدولية في حالة الأزمات والطوارئ.